أدت الحرب الدائرة اليوم في لبنان وفي الشرق الأوسط الى انقسام عمودي في المجتمع اللبناني حول هذه الحرب واسبابها ومسؤولية الأطراف فيها. ولم ينحسر الانقسام الداخلي على هذا الموضوع بل طال الكثير من المواضيع الداخلية والمواقف بحيث باتت الكثير من الشؤون اللبنانية ومن المواقف المختلفة السياسية والاجتماعية وغيرها تشكل محاور اصطفاف وسجالات وسرديات متناقضة، يضاف اليها الكثير من الخطابات العنفية والتحريضية والاخبار المشوهة والكاذبة ما يحولها الى عناصر تزيد من الشرخ الداخلي.

لذلك يقوم هذا المشروع برصد الخطاب الاجتماعي والسياسي في الفضاء العام من خلال مواكبة القضايا التي توليها وسائل الإعلام ومواقع التواصل والمؤثرون أهمية مميزة بهدف الإضاءة عليها ومواكبة سردياتها ومن يقف وراءها والمخاطر التي تحملها. وغالبًا ما تعكس هذه المواضيع اتجاهات المجتمع وتبيّن مواقف الأطراف الفاعلة حيالها. يتم إعداد هذه السلسلة من التقارير بدعم من المنظمة الدولية للفرنكوفونية.

"الدولة العميقة" في لبنان
وهم أم حقيقة؟

8 أيار 2026

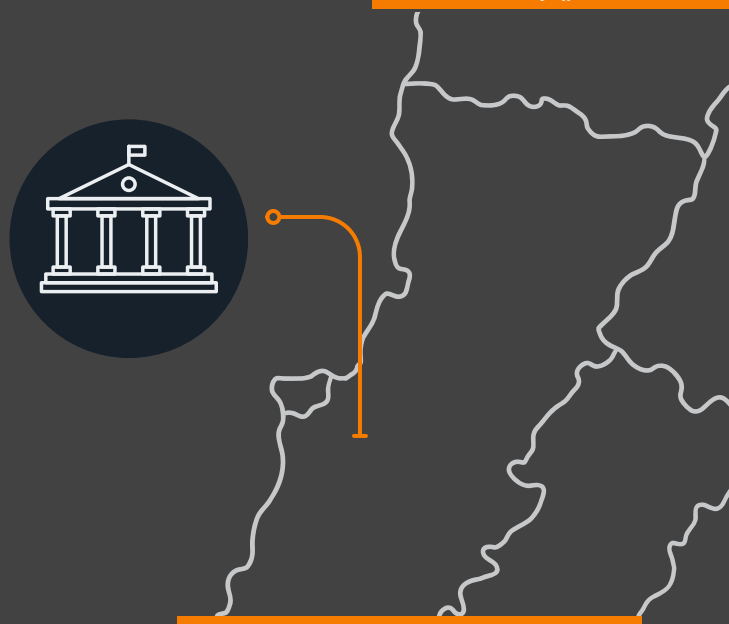

1- ما هو موضوع الساعة؟

موضوع "الدولة العميقة" في لبنان غالبا ما يحضر من خلال تصريحات سياسيين واعلاميين، ويتمّ التداول به من وقت الى آخر في مقالات ومواقف. وغالبية هذه الآراء ترى ان هناك "دولة عميقة" في لبنان تمسك بالكثير من خيوط السلطة وتتحكم بمسار الدولة. وقد تناولها عدد من النواب في مناقشة البيان الوزاري لحكومة الرئيس نواف سلام. وغالبا ما تُرمى على "الدولة العميقة" الكثير من الأمور كبعض القرارات القضائية والتعيينات الإدارية وعرقلة مشاريع الإصلاح.

ومصطلح «الدولة العميقة» هو نظرية في ميدان العلوم السياسية غالبا ما يُقصد به شبكة غير رسمية وخفية من الأشخاص، أو بنية إدارية، يُعتقد أنها تمارس تأثيرًا على القرارات السياسية والاقتصادية والإدارية في بلد ما، بمعزل عن السلطات الرسمية الظاهرة. ونحاول في هذا التقرير القاء الضوء على ما يثار عن "الدولة العميقة " في لبنان.

2- لماذا نهتم؟

نهتم بالموضوع لاسباب عدة:

- يتكرر الحديث عن "الدولة العميقة" في لبنان محمّلا بالاتهامات، ويتمّ الصاق بها الكثير من القرارات التي لا تتوافق مع المصلحة العامة.
- بعض الطبقة السياسية التي تتحكم بالسلطة هي أيضا تشكو في بعض المرات من وجود "دولة عميقة" في لبنان وتتذرّع بأنها غير قادرة على مواجهتها.
- ان معالجة هذا الموضوع يتمّ باحترام القوانين وباعتماد الشفافية، وهذا يتطلب بشكل رئيسي تفعيل القضاء كي يتمكن من فتح كل الملفات التي تبدو مقفلة أمامه كملف المصارف والاملاك البحرية وكارتلات النفط والتوظيف المخالف للقوانين والتلزيمات العامة، وغيرها الكثير.

لذلك يُطرح السؤال: من هي هذه "الدولة العميقة" في لبنان، وهل هي موجودة فعلا ومن يختبئ وراء هذه التسمية؟

كثيرون يتناولونها من دون وضع وجه لها، ولا الاعلان عن أسماء الممسكين بها ، وتبقى الاتهامات في الهواء.

لذلك نحاول الإضاءة على هذا المفهوم وعلى التشخيص الذي يمكن ان يظهر من خلال الاتهامات المتكررة وموقف الافرقاء حيالها.

3- ما هي سرديات الأحداث؟

في جذور معنى "الدولة العميقة"

تعود المراجع السياسية بهذا المصطلح الى الدولة التركية في منتصف القرن الماضي، إذ غالبا ما ينسب الباحثون الاستخدام الأول للتعبير لرئيس الوزراء التركي بولنت اشافيت منتصف سبعينيات القرن العشرين في مجال انتقاده وجود "دولة داخل الدولة" للدلالة على وجود منظمات أمنية مرتبطة بمؤسسة الجيش تتصرّف من دون العودة الى الحكومة. وكانت "الدولة العميقة" في تركيا حينها تعمل من مبدأ التصدّي للمدّ الشيوعي والإسلامي والحركات اليسارية ، في أجواء الحرب الباردة التي كانت سائدة حينها، وكانت تحرص على ضبط قرارات السلطة السياسية كي لا تخرج عن الخط المرسوم.

وينطبق هذا الوضع على عدد من الدول اليوم، كما هي الحال في الجزائر مثلا اذ يُعتقد ان "الدولة العميقة" هي المؤسسة العسكرية الممسكة بالقرار السياسي من خلف المدنيين الذين هم في واجهة السلطة. وينطبق هذا الامر على العديد من الدول المصنّفة سلطوية.

في الدول الديمقراطية، تتخذ "الدولة العميقة" معنى آخر غالبا ما يكون مرادفا للإدارة التي تستمر في نهج يضمن استمرار المؤسسات مع المداورة التي تحصل في الحكومات وعلى رأس الدولة بعد الانتخابات الدورية.

في ولايته الأولى كان الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون يشكو من "الدولة العميقة". وقد شرح أحد المقربين منه قائلا: "الإدارة هي الأثاث. السياسة هي الغبار. الحكومات والمنتخبون يمرّون بينما الإدارة تبقى. وفي بعض المرات عندما يطلب الرئيس ان يتمّ طلاء حائط باللون الأبيض، بغفلة منه يتمّ طلاؤه بلون آخر".

مع ولاية عهد الرئيس الأميركي دونالد ترامب الأولى أخذ المفهوم بعد المؤامرة بحيث كانت توجّه ل"الدولة العميقة" تهم معارضة الرئيس بمعنى إعاقة عمل الإدارة الجديدة او تفشيلها إذ انها لم تكن متآلفة مع نهج الرئيس المنتخب.

3- ما هي سرديات الأحداث؟

سرديات الافرقاء عن الدولة العميقة في لبنان

Source: Joseph Barrak/AFP - Getty Images

Source: Arab Center Washington DC

في السنوات الأخيرة تمت الإشارة الى "الدولة العميقة" عند عدد من السياسيين اللبنانيين وغالبيتهم كانوا يشيرون الى "الإرث السوري" للدلالة على الممارسات التي خلفتها السيطرة السورية على لبنان طوال عقود مع إمساكها التام بالقرار السياسي من خلال اختيارها رجال السلطة. ويعتبرون أن حزب الله وحلفاءه قد تسلموا هذه "الدولة" بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان عام 2005.

لذلك يبدو حزب القوات اللبنانية، الذي كان من أشد معارضي النظام السوري وحلفائه في لبنان، من أكثر الأطراف التي تتحدث عن "الدولة العميقة" وتنتقدها. غير ان هناك مفكرين وناقدين يعتبرون أن "الدولة العميقة" في لبنان هي عابرة للطوائف وليست محصورة بحزب أو بجهة واحدة وهي باختصار الطبقة السياسية الحاكمة والمتعددة الطوائف والاحزاب.

"دولة عميقة عابرة للطوائف"

علي نور الدين: ""في لبنان دولة عميقة. تمتد خيوطها في جميع مفاصل النفوذ الأمنيّة والقضائيّة والماليّة والنقديّة. وتربطها، بل تحرّكها، مصالح اقتصاديّة وماليّة كبرى، بما فيها تلك المتجذّرة داخل القطاع المصرفي، أو كبرى الاحتكارات والامتيازات في القطاعات التجاريّة. ثمّة ما يجمع هذه المصالح ويفرزها بمعزل عن الاصطفافات السياسيّة المألوفة. ولهذه الدولة العميقة، وما خلفها من مصالح وامتيازات، نفوذ إعلاميّ يوازي النفوذ السياسي. ولها رؤيتها وأولويّاتها المعروفة في الاقتصاد والسياسات الماليّة والنقديّة. .. ليس في الأمر هنا نظريّة مؤامرة. بل فهمٌ بسيط للاقتصاد السياسي وآليّات عمله. في حقبات عدّة، يمكن أن ترى تكاتف الدولة العميقة، بما يتخطّى خطوط التماس الطائفيّة أو السياسيّة المُعلنة. هذا ما يحصل عند فتح كلّ نقاش حول إعادة هيكلة المصارف، أو قانون السريّة المصرفيّة، أو عند بدايات التحقيق في الارتكابات التي حصلت في مصرف لبنان... ليست مراكز النفوذ المتكاتفة داخل الدولة سوى انعكاس لطبيعة المصالح التي تحرّكها. ودين هذه المصالح دنانيرها، قبل أي انتماء طائفي أو سياسي آخر".

حنا صالح، في جريدة الشرق الأوسط في مقال كتبه عام 2023، يشرح ممارسات "الدولة العميقة" من خلال امساكها بالقرار السياسي والقضائي والمالي: "ما كان يُعدّ في غرف مغلقة، تبلور في صيغة مشروع «قانون معجّل مكرر» قدمه النائب علي حسن خليل، مساعد رئيس البرلمان، أُريد منه «تمديد 3 سنوات للمديرين العامين في الإدارات والمؤسسات العامة ورؤساء الأجهزة الأمنية الذين يُحالون إلى التقاعد بسبب بلوغهم السن القانونية قبل تاريخ 31/ 12/ 2023»! وتلاه اقتراح مشروع قانون آخر من نواب «الاعتدال الوطني» يطلب تمديداً لسنتين تقاعد مديري الأجهزة الأمنية: الأمن الداخلي، الأمن العام، وأمن الدولة، الذين سيُحالون إلى التقاعد... وسيكون من بين أبرز المستفيدين حاكم «مصرف لبنان»، رياض سلامة... كبار المستفيدين الذين كان من المفترض إرسالهم إلى القضاء سينعمون بحصانات تمكّنهم من الإفلات من العقاب، ...إن التشريع لأشخاصٍ بعينهم يظهّرُ منحى إيغال «الدولة العميقة» في جريمة تأبيد الحراسة على نهج الفساد والنيترات والاستبداد والارتهان للخارج. فأمام الانهيارات المتلاحقة وجريمة العصر، استمروا على كراسيهم، ولم يعتذر أي مسؤول، رغم جرائم الإفقار والإبادة الجماعية، نتيجة تفجير المرفأ!"

علي ترحيني: "...إن جوهر الأزمة يرتكز على أن ما يُعرف بـ"الدولة العميقة" في لبنان ليس مجرد ثنائية حزبية أو طائفية، بل هي منظومة تشمل شراكة نفوذ واسعة تجمع القيادات التقليدية ... إلى جانب شخصيات نافذة من الطوائف السنية والمسيحية، بالإضافة إلى شبكة المصرفيين ورجال الأعمال. تتشارك هذه المنظومة في هدفين رئيسيين: حماية شبكة مصالحها عبر ضمان استمرارية نظام المحاصصة الطائفية الذي أدى إلى الانهيار المالي، والأهم هو توفير الواجهة المدنية والمالية لحزب الله داخل مؤسسات الدولة، مما يسمح للحزب وحلفائه بتسيير الأمور وتجنب العزلة الدولية الكاملة... ان العهد يواجه مقاومة عنيفة من "الدولة العميقة" عبر العرقلة التشريعية والإدارية من داخل البرلمان والإدارات العامة، بهدف إفشال الحكومة الجديدة وإظهارها كفاشلة..." .

النائب إبراهيم منيمنة يعيد التذكير بأن صندوق النقد كان قد اشترط سابقاً مجموعة قوانين إصلاحية، بما فيها تعديل السرية المصرفية، وإعادة هيكلة المصارف، وتحديد الفجوة المالية. ومع ذلك، لم تتوافر حتى الآن دينامية إصلاحية حقيقية. ويذهب في وصف هذا الوضع بالقول إن "الدولة العميقة ومصالحها تقودان المؤسسات، كاستثناء يجب محاربته... تكتفي المنظومة بإجراءات شكلية لإرضاء المجتمع الدولي من دون أي تغيير فعلي".

ليبانيوز: "في لبنان، لا يقتصر الفساد على ممارسات منعزلة، بل يشكل ركيزة هيكلية للنظام السياسي. وتستخدم النخب الحاكمة الفساد كأداة للسيطرة على المؤسسات وتعزيز شبكتها الزبائنية. ويسمح هذا النظام بتوزيع المناصب العامة والعقود المربحة والامتيازات على أنصارهم، مع تعزيز التحالفات الطائفية الاستراتيجية. وهذه الممارسات، على الرغم من أهميتها الحيوية للحفاظ على التوازن السياسي في بلد يتسم بالتنوع الطائفي، تتمّ على حساب الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية. ومن الأمثلة الصارخة على هذا الاستخدام السياسي للفساد قضية مرفأ بيروت. كشف الانفجار المدمّر الذي وقع عام 2020 عن سلسلة من الإهمال و الاختلاسات التي سلطت الضوء على التواطؤ بين المسؤولين السياسيين والجمارك والمؤسسات القضائية. ويرمز هذا الحدث إلى حجم الثغرات الممنهجة والإفلات من العقاب السائد داخل الدوائر الحاكمة".

شارل جبور: "المقصود بالدولة العميقة في لبنان... البنية التحتية القابضة على مواقع الدولة في مفاصلها العسكرية والأمنية والقضائية والمالية والإدارية وغيرها، ولكن لا يمكن التعامل معها بكونها وحدة متراصة كونها تشكل تعبيراً عن أجسام مختلفة تجسّد الواقع التعدّدي للبلد، وبالتالي الدولة العميقة هي كناية عن دول عميقة مسيحية وسنية وشيعية ودرزية..."

"يمكن تجزئة الحقبة الممتدّة منذ العام 1990 إلى اليوم إلى ثلاث مراحل: مرحلة السيطرة السورية الشاملة على الدولة العميقة وقرارها السياسي برئاساتها ومجالسها النيابية والحكومية والتي انتهت في العام 2005. ومرحلة سيطرة "حزب اللّه" على قرار الحرب ومفاصل الدولة الرئيسية من دون قدرته على الإطباق على الحياة السياسية والتي انتهت في العام 2024 ومطلع العام الحالي مع سقوط الأسد. وأخيراً، المرحلة التي بصددها البلد مع انتخاب رئيس للجمهورية وتكليف رئيس للحكومة من دون تأثير "الحزب". ويقع الرهان اليوم على تأليف حكومة تكون قادرة على الإمساك بمفاصل الدولة..."

هشام أبو ناصيف: "...بالتعريف، الدولة العميقة هي شبكة أجهزة غير منتخبة في بيروقراطيّة الدولة تمارس دورًا سياسيًّا مباشرًا، قمعيًّا بالغالب، من خلال القضاء، والمخابرات، والجيش، أو أجنحة معيّنة في هذه المؤسّسات، على أن ترفدها من خارج جهاز الدولة الإداري امتدادات في الإعلام، وطبقة رجال الأعمال... بالمحصّلة العامّة، الدولة العميقة في جهاز الدولة اللبنانيّة تعمل دومًا لمصلحة استتباع البلاد لجهات خارجيّة، سوريّة بالأمس، وإيرانيّة اليوم، عبر أدوات محليّة. وبمقدار ما تشتدّ سيطرة الخارج على لبنان، بمقدار ما تتغوّل الدولة العميقة على اللبنانيّين. الأكيد أنّ قضاءنا بحاجة لإصلاح، كما الأجهزة الأمنيّة. وبهذه المسألة، كما بالمواضيع الأساسيّة الأخرى، لا يمكن الفصل بين المسألتين السياديّة والاصلاحيّة..."

مقاربة "الدولة العميقة" من المنظار "السيادي"

سمير جعجع اعتبر أن "الدولة العميقة" تتفرّج على حزب الله "ولم يكن صعباً رصد مظاهر هذه الدولة العميقة، وقد بدت مزروعة على نحو واضح في القضاء، والأجهزة الأمنية والعسكرية والإدارية، وبعض السياسيين. وبالتالي، منذ اتخاذ الحكومة اللبنانية قراراتها في 5 و7 آب وما تلاها وصولاً إلى 2 آذار، لاحظنا أن كل القرارات بقيت حبراً على ورق... لا شكّ في أن جذور هذه الدولة العميقة تمتد إلى حقبة الاحتلال السوري للبنان... فنظام الأسد أمسك بمفاصل الدولة عبر ثلاثة أبعاد: أولاً البُعد العسكري، ثانياً البعد السلطوي عبر تحكّمه بالرئاسات الثلاث، وثالثاً البُعد الإداري والأجهزة العسكرية والأمنية والقضائية. ورغم التغيير الذي حصل عام 2005 وتحرّر لبنان من النظام الأسدي، إلا أن هذه السيطرة استمرّت مع "حزب الله..."."

-**النائب جورج عقيص**: "إذا قدّر لنا نزع سلاح الميليشيا (حزب الله)، علينا أن ننزع معه مخالب الدولة العميقة. تاريخياً، الدولة العميقة - الآخذة بالتعمّق - هي ولّادة كل أنواع الموبقات، من فساد المؤسسات الى استباحة السيادة".

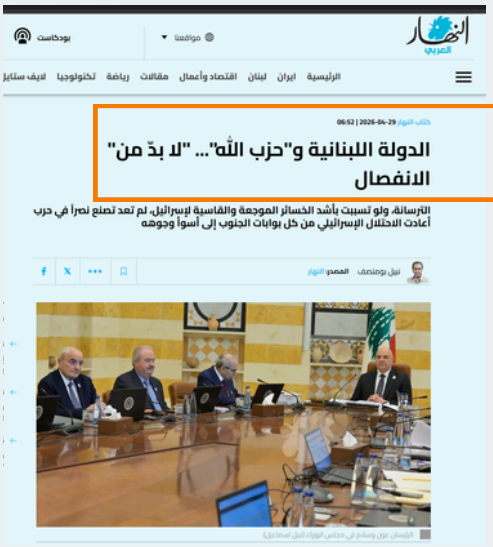

-**نبيل أبو منصف**: "كان "لا بد" من حصول الانشطار الأخير بين الدولة كلها و"حزب الله" على النحو الذي ارتسم مع أعنف جولات التساجل بين رئيس الجمهورية والحزب ورفع الرئيس سقف الردود إلى حدود رد التهمة بالخيانة إلى الحزب كلّه. لم تكن المرة الأولى قطعا يناهض الحزب السلطات الشرعية، بينما هو يتغلغل فيها وفي دولتها العميقة، ولم يغادر حكومة ولا مجلسا نيابيا منذ التسعينيات من القرن الماضي..."

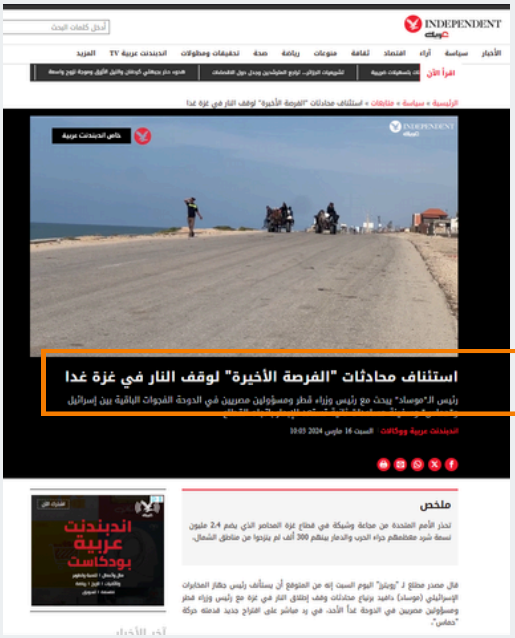

طوني بولس: "المصطلح نفسه يفسّره سياسيون وناشطون لبنانيون معارضون أنه سيطرة تحالف "المنظومة" الحاكمة على القرار الأمني والقضائي والاقتصادي، بالتالي حماية "الطبقة السياسية" التي تحكم البلاد، وبات دور "الدولة العميقة" إجهاض العدالة وإمكانية التغيير، وتترجم ذلك بعدم ملاحقة مرتكبين ومجرمين من هذه الطبقة. ومن تلك النماذج جرائم الاغتيال السياسي التي تجاوزت 20 اغتيالاً منذ انسحاب الجيش السوري من لبنان عام 2005، وجريمة انفجار مرفأ بيروت عام 2020، واحتجاز أموال المودعين نتيجة الانهيار الاقتصادي الذي صنفه البنك الدولي ثالث أكبر انهيار في التاريخ. ويرى معارضون لبنانيون أن الطبقة السياسية تستخدم المؤسسات الأمنية والقضائية بما يناسب مصالحها ويؤمن حمايتها".

4- عناصر التشويه المستخدمة

هل هناك في لبنان حقا "دولة عميقة" بالمعنى المتداول في العلوم السياسية أي المؤسسات الإدارية التي تقف وراء الواجهة السياسية والتي تُعنى بالحفاظ على خط سيادي معين؟

يجمع المتحدثون عن "الدولة العميقة" في لبنان ان أطراف السلطة الحاكمة في لبنان هي التي تشكل "الدولة العميقة"، او ما كان يطلق عليه "المنظومة الحاكمة". صحيح ان هناك سلطة تنفيذية جديدة في لبنان متمثلة برئيس جمهورية ورئيس حكومة وصلا الى السلطة قبل حوالي عام غير أن غالبية الطبقة السياسية ما تزال هي نفسها، وهي ممثلة في مجلس النواب وتقرّ التشريعات، وهي التي عاصرت الفضائح التي عانى منها لبنان وربما أهمها الانهيار المالي وانفجار مرفأ بيروت، وهما كارثتان ما تزالان حتى اليوم خارج أي حكم قضائي. بالإضافة الى ملفات الفساد التي يتناولها الاعلام عندما يتناول موضوع الأملاك البحرية والكسارات والمقالع وكارتلات النفط، وبعض مخالفات الاسلاك العسكرية أو بعض القرارات القضائية وغيرها.

5- الانعكاسات المحتملة

لسنا هنا في وارد اطلاق الاتهامات، الهدف هو الإضاءة على مفهوم "الدولة العميقة" التي يكررها البعض ويحمّلها مسؤوليات من دون ان يعرف المواطن من المقصود بالتسمية خصوصا وان هذه "الدولة العميقة" هي مرادفة للفساد والمخالفات وخرق القوانين. وعلى عكس مفاهيم "الدولة العميقة" في الدول الأخرى فان الممسكين بهذه "الدولة" في لبنان معروفون. وفي السرديات التي أوردناها ظهرت أسماء قيادات لبنانية وسياسيين على أنهم المعنيون بذلك لكننا آلينا على نفسنا حذفها كي لا ندخل في سجالات لا تفيد موضوعنا في شيء.

ويمكن الاستنتاج أن الممسكين ب"الدولة العميقة" يدافعون عن "مكتسباتهم ومواقعهم" وطالما هم ممسكين بمقاليد السلطة سيبقى الإصلاح أمرا صعبا. وربما يكون المؤشر الأول لانطلاقة جديدة هي ان يلعب القضاء دوره كاملا، ولا بدّ من ان يتمظهر هذا الامر في الملفين الرئيسيين وهما انفجار مرفأ بيروت وسرقة ودائع الشعب اللبناني من المصارف.